قضية اليوم

«لبنان ملتزم بدفع ديونه... إلى الأبد»!

طرح أمس وزير المال علي حسن خليل خطّة للتصحيح المالي الطوعي تتضمن إعادة هيكلة الدين العام. «قامت القيامة» على هذا الطرح. الذين أقاموها، هم ممثلو الجهات التي راكمت الثروات من المتاجرة بالدين العام، وهم الذين يرفضون اليوم المشاركة في فاتورة التصحيح. ونطق باسمهم أمس وزير الاقتصاد رائد خوري، الذي أكد أن لبنان «ملتزم بدفع ديونه إلى الأبد»!

تدخل مصرف لبنان شاريا السندات من أجل منع انهيار اسعارها (مروان طحطح)

محمد وهبة

ردود الفعل التي أثارها تصريح وزير المال علي حسن خليل لـ«الأخبار» أمس عن التصحيح المالي الطوعي الذي تعكف الوزارة على دراسته ورسم سيناريواته وخطوطه التفصيلية، بما فيها إعادة هيكلة الدين العام، كشفت عن مدى تفاقم الأزمة في لبنان، وعن هشاشة النموذج الاقتصادي اللبناني الذي استهلك إلى أبعد حدود. بدا كأن المطلوب أن يصدر تصريح واحد من جهة مسؤولة حتى ينتبه الكل إلى الاستحقاقات الداهمة، رغم أن هذه الاستحقاقات كانت محور الأحاديث الخاصة والعامة طوال الأشهر الماضية، وعلى لسان كل المسؤولين الذين يظهرون عجزاً متزايداً عن تأليف حكومة. وما إن أعلن وزير المال قيام وزارته بواجباتها، لجهة درس خيارات لحل الأزمة التي تعصف بالبلاد، وأبرز تجلياتها تضخّم الدين العام وكلفة خدمته، حتى خرج شركاء في الحكم ليتصدوا لأي فكرة تمس بخدمة الدين العام التي تستنزف نحو نصف واردات الخزينة سنوياً، وباتت تهدّد استمرارية الدَّين نفسه. حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، أجرى اتصالات برؤساء وسياسيين، بحسب مصادر وزارية، محذّراً من تداعيات تصريحات خليل. أما وزير الاقتصاد رائد خوري، الآتي إلى الوزارة من عالم المصارف، فأكّد لـ«بلومبرغ» أن «الدولة اللبنانية ملتزمة بدفع ديونها إلى الأبد، لا لهذه السنة وحسب»! أما نائب رئيس الحكومة، غسان حاصباني، فأشار إلى ضرورة التعامل مع تصريحات خليل على أنها «أفكار فردية لم تتطوّر إلى مرحلة اقتراح يناقشه مجلس الوزراء ويقرّه». الهجمة التي أثارها تصريح خليل دفعت به إلى «التوضيح» لوكالة «رويترز»، قائلاً إن الخطة التي تحدّث عنها لـ«الأخبار» «جزء من مشروع إصلاحي» للمالية العامة يبدأ من إجراءات طُرحت في مؤتمر باريس للمانحين العام الماضي، حيث تعهد لبنان بتقليص العجز. وأضاف: «هي خطة تصحيح مالي طوعي قيد الإعداد في الوزارة تجنباً لحدوث الأسوأ»، مشيراً إلى أنه لم يتم بعد اتخاذ أي خطوات، وأن الهدف يتمثل في وجود خطة جاهزة للتنفيذ عندما تتالف

> **حاصباني: يجب التعامل مع تصريحات خليل على انها افكار فرديةا**

الحكومة الجديدة. وكزميليه خوري وحاصباني، أكّد خليل لـ«رويترز» أن لبنان «حريص على التزاماته في إصدارات السندات الدولية وحقوق حامليها وسيستكمل عمليات الإصدار وفق الالتزامات والمعايير نفسها، ولن يتخلف عن أي بند فيها». ولفت خليل إلى أن «الأفكار المتعلقة بإدارة الدين وهيكلته لا تزال قيد الدراسة».

«هلع» خوري، بما يمثّل داخل الطبقة الحاكمة، يعكس رؤية لـ«الإصلاح» المالي لها جذورها القوية في الأوساط السياسية والمالية والمصرفية، تقوم على حماية المصارف وكبار المودعين من دفع أي كلفة للخروج من الأزمة، رغم أنهم المستفيدون من تكوّن الدين العام بجزّ بثقله لبنان نحو الهاوية. وهم لا يرون أي باب للحل سوى تكرار لازمة «التخلص من عجز الكهرباء» (أي رفع أسعار الكهرباء للمستهلكين)، وفرض ضرائب ورسوم إضافية (كـ 5 آلاف ليرة على البنزين، مثلاً)، وبلا أي إصلاح للنظام الضريبي. ويريد أصحاب هذه الرؤية منع أي نقاش حول إمكان خفض الدين العام، بذريعة أن اقتراحاً كهذا يهدد «صيت لبنان» وقدرته على الاستدانة مستقبلاً.

وبعيداً عن التصريحات، لم تفاجأ الأسواق المالية المحلية بما قاله وزير المال، بل تعاملت مع الأمر انطلاقاً من معرفتها التامة بالوقائع وبعدم قدرة النموذج الاقتصادي اللبناني على الاستمرار في ظل النزف المالي، وإنما كانت تعمل على إثارة أكبر قدر ممكن من الضجّة التي تتيح لها التملّص من أي إجراء قد يمسّ أرباحها. بحسب مصادر مصرفية، فقد كان هناك امتعاض واسع من المصرفيين تجاه هذا التصريح، وهم شكّكوا بقدرة الحكومة على اتخاذ قرارات بشأن التصحيح المالي وتوزيع الأعباء بشكل عادل، فضلاً عن اتهامات بالجملة للسياسيين بالفساد.

أما الأسواق الدولية، فقد أظهرت حساسية أعلى تجاه هذا الأمر، وهو ما خلق عرضاً متزايداً لبيع سندات الدين اللبنانية بالعملات الأجنبية، ما دفع بأسعار السندات إلى التراجع في مقابل ارتفاع التأمين عليها، بين 1,25% و6,21%. وشكّل هذا الأمر ضغطاً على كل المعنيين بهذه السندات من وزارة المال إلى مصرف لبنان. هذا الأخير تدخّل في السوق شارياً السندات المعروضة، من أجل التخفيف من حدّة الانهيار في سعرها وفي سعر التأمين عليها.

وبالتوازي، تلقى عاملون في وزارة المال اتصالات من العديد من المؤسسات المالية الأجنبية ومؤسسات التصنيف التي كانت تستفسر عن تصريح وزير المال وأبعاده والأهداف التي ينطوي عليها، ولا سيما أن عبارة "إعادة هيكلة الدين العام" لا يمكن أن تفهم إلا على شكل عملية واسعة لشطب جزء من الديون.

في الواقع، إن الأسواق المحلية والدولية، كانت تنتظر مثل هذا الخبر منذ فترة طويلة، انطلاقاً من معرفتها بالواقع اللبناني بكل تفاصيله. مشكلة هذه الشريحة من أصحاب رؤوس الأموال، أنهم يريدون تحويل إعادة هيكلة الدين العام إلى عملية تفاوض مع الحكومة لخفض حصّتهم من فاتورة التصحيح الذي لا مفرّ من القيام به. ومحاولتهم إثارة الذعر في السوق يندرج في هذا السياق بعدما فشلوا في تحويل الأنظار إلى رواتب موظفي القطاع العام الذين نالوا حقوقهم بعد سنوات من الصراع مع السلطة. عملية الالتفاف بدأت بدسّ بنود تصبّ الشرائح الأكثر قهراً في المجتمع في التزامات لبنان في مؤتمر «سيدر». يومها أجرى صندوق النقد الدولي تقويماً لبنود المؤتمر، وزعم أن المعالجة تكمن في زيادة الضرائب على الاستهلاك وفي تقشّف الدولة عن الإنفاق على موظفي القطاع العام. لاحقاً، تناغم حاكم مصرف لبنان مع هذا الأمر وسوّق اقتراحاً يتعلق بفرض ضريبة على استهلاك البنزين بقيمة 5000 ليرة. كذلك ضغط مصرف لبنان على وزارة المال وتمكّن من إخضاعها لرفع أسعار الفائدة على سندات الخزينة التي تصدرها الوزارة بالليرة اللبنانية، بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف نقطة.

لبّ الصراع اليوم هو تلك الفاتورة الناجمة عن عملية التصحيح وفاتورتها. من يدفع الفاتورة وما هي حصّة كل طرف من الملاعبين المعنيين بها؟ هذا هو أصل القضية اليوم. ففي الأشهر الماضية، كانت هناك تقارير من جهات متخصصة وإعلامية أجنبية ومحلية تحذّر من الأزمة وتسارعها. كذلك صدرت تقارير من وكالات التصنيف تخفض النظرة المستقبلية للبنان من "مستقر" إلى "سلبي"، كما أن لبنان كان محوراً للكثير من الزيارات التي نظّمتها مؤسسات مالية توظّف أموالاً في سندات دين لبنانية، أو من كبار المودعين الذين سألوا كثيراً عن حجم هذه الأزمة وتداعياتها وإمكانية انفجارها. كل ذلك أوحى بأن تصريح وزير المال كان «القشّة التي يمكن أن تقصم ظهر البعير»، فيما الواقع أن الأمر برمّته يعكس حقيقة صراع المصالح على من يدفع فاتورة التصحيح.

المشهد السياسي

ثمانية رؤساء عرب يؤكدون حضور القمة الاقتصادية

لبنان يتصدّى لبناء الجدار الإسرائيلي في نقاط التحفّظ

عاد العدو الإسرائيلي إلى استكمال بناء الجدار الاسمنتي في نقاط التحفّظ. ما استدعى استنفاراً لبنانياً سياسياً وعسكرياً. وصل إلى إعطاء الجيش التوجيهات للتصدي لهذا الاعتداء. في المقابل، بقي انعقاد القمة الاقتصادية مصدراً للتوتر السياسي. من دون أن تتحول إلى مادة سجال بين بعبدا وعين التينة

بدا يوم أمس مشحوناً بالتوتر، على خلفية انعقاد القمة الاقتصادية في لبنان. لكن هذا السجال لم يحجب صورة الخرق الإسرائيلي للحدود الجنوبية، حيث استكمل جيش العدو بناء الجدار الاسمنتي في نقاط التحفظ على الخط الأزرق، مقابل بلدة العديسة، بعدما سبق أن جمّد أعماله إثر تهديد لبنان بالرد على هذا الخرق. وقد عمد خلال اليومين الماضيين إلى إضافة تسع وحدات اسمنتية إلى الجدار، وهو الأمر الذي كان محور الاجتماع الشهري للجنة الثلاثية في الناقورة، والذي لم يخرج بأي اتفاق. وفيما أراد الجانب الإسرائيلي تأجيل النقاش إلى الاجتماع المقبل للجنة بعد شهر، أصر الجيش على عقد الاجتماع اليوم، وهو ما أكده المجلس الأعلى للدفاع في الاجتماع الاستثنائي الذي عقده أمس في قصر بعبدا برئاسة الرئيس ميشال عون، للبحث في الخرق الإسرائيلي.

واعتبر المجلس ما يحصل بمثابة اعتداء على الأراضي اللبنانية وخرق واضح للقرار الدولي الرقم 1701. واتخذ سلسلة مقررات لمواجهة هذا الاعتداء، مؤكداً تمسك لبنان بكل شبر من أراضيه ومياهه.

وبعد انتهاء الاجتماع، الذي شارك فيه الرئيس سعد الحريري والوزراء: يعقوب الصراف، جبران باسيل، علي حسن خليل، نهاد المشنوق، رائد خوري وسليم جريصاتي، إضافة إلى قادة الأجهزة العسكرية والأمنية، أدلى الأمين العام للمجلس اللواء الركن سعد الله الحمد، ببيان تضمن المقررات الآتية:

1- تقديم شكوى الى مجلس الأمن.

2- تكثيف الاتصالات الدولية لشرح موقف لبنان من هذا التعدي الإسرائيلي.

3- طلب اجتماع طارئ للجنة الثلاثية لبحث المستجدات.

4- إعطاء التوجيهات اللازمة لقيادة الجيش لكيفية التصدي لهذا التعدي.

5- تأكيد لبنان تمسكه بكل شبر من أرضه ومياهه واستعداده الدائم لاستكمال مسار التفاوض لحل النزاعات الحدودية القائمة.

6- الطلب الى مجلس الأمن وقوات الطوارئ الدولية «اليونيفيل» تحمل مسؤولياتهم كاملة في تنفيذ القرار 1701 وحفظ الأمن على الحدود.

وعلى صعيد القمة التنموية الاقتصادية العربية، استمر رئيس المجلس النيابي نبيه بري في التعبير عن موقفه الداعي إلى تأجيلها، مبدياً حرصه، في الوقت نفسه، على عدم ربط موقفه هذا بالعلاقة بينه وبين رئيس الجمهورية. وسئل بري مساء أمس: هل يتعارض موقفه من القمة مع موقف رئيس الجمهورية؟ فأجاب: «موقفي ليس ضد موقف رئيس الجمهورية على الإطلاق. من السخافة تصويره على هذا النحو. أدليت بهذا الموقف حتى لا تأتي القمة هزيلة ويغيب عنها رؤساء الدول لأن مجيء من هم دون رؤساء الحكومات يفقد القمة أهميتها ويسيء إليها. أطالب بتأجيلها شهرين لأن لدي معلومات أكيدة أن تونس التي تستضيف القمة العربية في عاصمتها في أذار ستدعو سوريا الى حضورها، سواء عادت الى الجامعة العربية قبل ذلك أو لم تعد. كذلك سينعقد الاتحاد البرلماني العربي في الأردن في آذار وسنّدعى إليه سوريا».

أضاف: «أنا أوجدت مخرجاً للقمة

> **العدو الإسرائيلي يثبت 9 بلوكات إضافية مقابل العديسة**

بري: موقفي من القمة ليس موجها ضد رئيس الجمهورية (حسن ابراهيم)

لأن قمة اقتصادية ستبحث حتماً في إعمار سوريا من دون حضورها أمر غير طبيعي ولا يصح».

ومقابل موقف بري، أكدت مصادر القصر الجمهوري أن ثمانية وفود أكدت حضورها القمة على مستوى الرئيس أو رئيس الحكومة، حيث يشارك، حتى اليوم، رؤساء: تونس، فلسطين، مصر، موريتانيا وأميرا الكويت وقطر، إضافة الى رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبي فائز السراج ونائب رئيس مجلس الوزراء العماني (لا يشارك سلطان عمان في أي قمة). أما الوفود الباقية فلم تحدد بعد مستوى تمثيلها.

إلى ذلك، أعلنت المصادر أن ملف إعادة إعمار سوريا ليس بنداً على جدول أعمال القمة، لكن يُرجّح أنه سيُطرح في سياق المبادرات التي ستُقدَّم، علماً بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يضم وزراء الخارجية والاقتصاد والشؤون الاجتماعية العرب، سيجتمع في 18 الجاري لإقرار جدول الأعمال النهائي مع التوصيات التي سترفع إلى القمة التي تعقد في 20 الجاري على مستوى رؤساء الوفود.

وفيما أشارت مصادر حركة أمل إلى أن الوفد الليبي سيتألف من 40 شخصاً، معتبرة أن ذلك يشكل استفزازاً إضافياً لمشاعر اللبنانيين، أوضحت مصادر المنظمين عن تبلّغها رسمياً حضور 27 شخصاً في عداد الوفد، رافضة الخوض في الموضوع أكثر. لكن في المقابل، استمر إعلام حركة أمل في مهاجمة انعقاد القمة. وأعلن تلفزيون «أن بي أن» أنه قرر مقاطعة التغطية الإعلامية للقمة في حال انعقادها في بيروت، فأشار رئيس مجلس إدارة القناة قاسم سويد إلى أن المقاطعة تأتي «انسجاماً مع الدعوات لتأجيلها بسبب عدم دعوة الشقيقة سوريا إليها وعدم الدخول في لعبة التجاذبات والترويج الإعلامي لتصفية الحسابات العربية ـ العربية على أرض لبنان». كذلك جاء في مقدمة النشرة المسائية للقناة أنه «إذا كانت هذه القمة هي بمثابة صلاة اقتصادية، فإن حضور دمشق هو الوضوء لقبول أعمالها»، مشيرة إلى «أن سوريا تستحق أن تُؤجَل القمة الاقتصادية الى حين استعادة موقع القلب النابض عروبةً في جامعة العرب، ويستحق لبنان أن يكون مرة جديدة علامة جمع لا طرح بين الأشقاء».

(الأخبار)

دراسة إسرائيلية: «درع شمالي» فشلت!

قالت ورقة بحثية إسرائيلية إن عملية «درع شمالي» التي نفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي للكشف عن أنفاق حزب الله في الجنوب اللبناني، حاولت أن توفر لـ«إسرائيل» مشروعية سياسية لتنفيذ العملية تحت مسمّى «الدفاع عن النفس»، لكنها فشلت في ترجمة هذه المشروعية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية داخل الساحة اللبنانية.

وأوضحت الورقة البحثية التي أعدتها الباحثة في معهد أبحاث الأمن القومي التابع لـ«جامعة تل أبيب» أورنا مزراحي، أن عملية «درع الشمال» لم تستطع تحقيق انتصار يضمن اعترافاً دولياً بحزب الله «كمنظمة إرهابية تواصل سيطرتها على لبنان».

وأكّدت مزراحي، التي عملت في مجال التخطيط الاستراتيجي في المجلس الوزاري المصغر سابقاً، أن حزب الله يسعى إلى استهداف مواقع استراتيجية ضد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، ولا يرى أن تدمير الأنفاق كفيل بالتأثير على عملية بناء القوة العسكرية التي يقوم بها الحزب.

(الأخبار)

نهاية «المستقبل»

أعلنت إدارة صحيفة «المستقبل» أمس أنها قررت وقف إصدار النسخة الورقية من الجريدة بدءاً من 1 شباط 2019، والتحول إلى جريدة رقمية بالكامل، وذلك بعد عشرين عاماً من الصدور ورقياً.

وأوضحت الإدارة، في بيان، أن هذا القرار يعود إلى «التحولات التي تشهدها الصناعة الصحافية في لبنان والعالم، والتراجع المتواصل الذي تشهده السوق المحلية في المبيعات والمداخيل الإعلانية».

كما أعلنت أنها أوكلت مهمة تحويل الجريدة إلى منصة رقمية وإدارة هذه المنصة إلى الزميل جورج بكاسيني.

وكانت «الأخبار» قد كشفت في الأول من كانون الأول الماضي عن قرار توقف صحيفة المستقبل ورقياً، متسائلة عن مصير عشرات الموظفين، وناقلة قلقهم على تعويضاتهم.

(الأخبار)